

بَيِّنَاتُ بَلَدِ بَيْسَرِ الْكُفَرِيِّ

محمّد زاهد الكوثريّ

أو

رَدُّ الْكُوثَرِيِّ عَلَى الْكُوثَرِيِّ

تَأَلَّفَ

أحمد بن محمد بن الصّديق النُّعْمَانِيّ

المتوفى سنة (١٢٨٠) هجرية

تحقيق وتخرّيج

عليّ بن حسن بن عيسى بن عبد الحميد

الحليّ الأثريّ

دار الصبيغي

للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

دار الصميعي للنشر والتوزيع

هاتف وفاكس: ٤٦٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩

الرياض - السعودي - شارع السعودي العام

ص.ب: ٤٩٦٧ - الميناء البريدي ١١٤١٢

المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ :

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ الْمَنْهَجَ الْعِلْمِيَّ الدَّقِيقَ الْوَثِيقَ عِلَامَةٌ دَالَّةٌ عَلَى حُسْنِ التَّصَوُّرِ ،
وَسَلَامَةِ الْفِطْرَةِ ، وَنَقَاءِ السَّرِيرَةِ .

وَمَنْ كَانَ مُضْطَرِبَ الْمَنْهَجِ ، مُخْتَلِطَ الطَّرِيقَةِ : كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فُسَادِ
فِكْرِهِ ، وَكَسَادِ رَأْيِهِ .

فَالْأَوَّلُ : تَهْدِيهِ مِنْهَجِيَّتُهُ إِلَى الْعِلْمِ النَّافِعِ ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ ،
وَتَوْصِيلُهُ إِلَى صِفَاءِ الْعَقِيدَةِ وَحُسْنِ التَّصَوُّرِ .

وَالثَّانِي : يَوْيَقُهُ اضْطِرَابَهُ وَتَنَاقُضَهُ وَتَضَادُّ أَقْوَالِهِ فِي مَهَاوِي الرَّدَى ،

وَأَوْدِيَةِ الْبَاطِلِ وَالضَّلَالِ !

... وَكَمْ حَاوَلَ الْمُبْتَدِعَةُ فِي سَائِرِ عُصُورِ الْإِسْلَامِ الطَّعْنَ فِي السُّنَّةِ ،

وَنَقَضَ عُرَى التَّوْحِيدِ ، وَالتَّشْكِيكِ بَعْلَاءَ الْأُمَّةِ الْفُحُولِ الْأَفْذَاذِ !

ولكن ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَالِمِرْصَادٍ ﴾ : فما يكتُبُ مبتدعٌ أو ضالٌّ إلا وتنهالُ
 ردودُ أهلِ السُّنَّةِ عليه من كُلِّ جانبٍ ؛ كَشَفًا لِبَاطِلِهِ ، وَهَتَكَاً لَزُورِهِ وَضَلَالِهِ .
 .. ثم .. تموتُ كُتُبُ المبتدعةِ .. وتُمحى من ذاكرةِ التاريخِ أسماءُ
 مُسَوِّدِيهَا .. وتذوبُ في غِيَاهِبِ الزَّمَنِ عقولُ مُرَوِّجِيهَا !!
 وتبقى أنوارُ كُتُبِ أهلِ السُّنَّةِ ساطعةً ، وتظلُّ شمسُهم مُشرِّقةً ، تبهرُ
 كُلَّ مُبْطِلٍ مُبتدعٍ ، وتضيءُ طَريقَ كُلِّ سُنِّيٍّ مُتَّبِعٍ .
 ومن أولئك الذَّاهِبِينَ الذَّاهِبِينَ مَنْ وَصَفَهُ بَعْضُ مُلَمَّعِيهِ بِـ «أُسْتَاذِ
 الْمُحَقِّقِينَ ، الْحُجَّةِ ، الْفَقِيهِ ، الْأُصُولِيِّ ، الْمُتَكَلِّمِ ، النَّظَّارِ ، الْمُؤَرِّخِ ، النِّقَّادِ
 الْإِمَامِ .. » !

وحقيقةً: هو كمثل ما قال هذا التلميذُ الْغَارِقُ ؛ ولكن: على نَسَقِهِ (!) ،
 لا على نَهْجِ الْعِلْمِ وَوَفْقِهِ !!
 فلا أُطِيلُ !

وَالنَّازِظُ فِي كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُعَاصِرِينَ يَرَى أَلْوَانًا مِنْ رُدُودِهِمْ وَتَفْنِيدَاتِهِمْ
 لِأَرَاءِ ذَلِكَ (النَّظَّارِ) الْهَالِكِ فِي تَجَهُمِهِ وَتَعْصُّبِهِ ، بَدَأَ مِنْ «التَّنْكِيلِ» لِلْعَلَامَةِ
 الْإِمَامِ الْمُعَلِّمِيِّ الْيَمَانِيِّ - رحمه الله - ، وانتهاء بِـ «براءة أهل السُّنَّةِ .» لِلأخِ
 الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ - حَفِظَهُ الْمَوْلَى - ، وَبَيْنَهُمَا مِنَ الرُّدُودِ
 وَالتَّعْقِيبَاتِ الْكَثِيرُ الْكَثِيرُ .

.. وَيُحَاوِلُ رَعَاةُ الْأَتْبَاعِ لِأُولَئِكَ الضَّالِّينَ مِنْ أَهْلِ الْإِبْتِدَاعِ - جَاهِدِينَ
 - أَنْ يَرُدُّوهُ .. أَوْ يَصُدُّوهُ ..
 ولكن .. هَيْهَاتَ .. فَأَنَّى لَهُمْ ذَلِكَ مَعَ حُجَجِ اسْطِغَاعٍ مِنْ ضَوْءِ
 النَّهَارِ ..

فَتَرَاهُمْ - هِدَاهِمُ اللَّهَ - يُحَرِّفُونَ .. وَيَمَوِّهُونَ .. وَيَخْدَعُونَ ..
وَيُمَاطِلُونَ .. فهذه بضاعتُهُمْ .. وهذه مادَّتُهُمْ ! فإذا بالسُّدَجِ الجَهْلَةِ ..
وبالْهَمْجِ الرَّعَاعِ .. يَسْتَسِمِنُونَ هذا الْوَرَمَ ، وَيُبَجِّلُونَ تحريفاتِ أهلِ الْأَهْوَاءِ ،
وَيَقْخُمُونَ شَأْنَ مُقَدِّمِيهِمْ مِنَ الْمُنْحَرِفِينَ .. اكتفاءً بِالْعَنَاوِينَ ، وَجَهْلًا
بِالْمُضَامِينَ !!

وهذا الْكِتَابُ الَّذِي أَقَدَّمَهُ لِلْقُرَّاءِ الْأَفَاضِلِ الْحَرِيصِينَ عَلَى السُّنَّةِ وَالْإِتِّبَاعِ
وَالْتَوْحِيدِ ، وَالْمُنَهْجِيَّةِ فِي الْعِلْمِ وَالْقَلَمِ : نَمُودَجٌ مِنَ النَّهَاجِ الْحَسَنَةِ الَّتِي
تَكْشِفُ تَنَاقُضَ هَذَا الْمُبْتَدِعِ الْغَوِيِّ ، الَّذِي يُثَبِّتُ مَا نَقَضَهُ ، وَيَنْقُضُ مَا
أَثَبَهُ .. وَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا وَذَلِكَ دَافِعٌ .. إِلَّا هَوَاهُ .. وَرَأْيُهُ .. وَتَعْصِبُهُ
الْبَغِيضُ الْمُحْتَرَقُ !!

وَمِنْ عَظِيمِ أَقْدَارِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ مُؤَلَّفَ هَذَا الْكِتَابِ مَوْثُوقٌ عِنْدَ
مُعْظَمِ مُعْظَمِي هَذَا الْكُوْثَرِيِّ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ !!
فَإِنْ قَبِلُوا كَلَامَهُ .. سَقَطَ كُوْثَرِيَّتُهُمْ !
وَإِنْ رَفَضُوهُ .. أَسْقَطُوا الَّذِي بِهِ يَتَّقُونَ !!
فَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ اخْتَارُوا .. فَهُمُ سَاقِطُونَ !!!

وختاماً :

أَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ الْهَدَايَةَ لِأَهْلِ الْغَوَايَةِ ، وَالسَّلَامَةَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ ،
وَدُعَاةَ التَّوْحِيدِ ، إِنَّهُ سَمِيعٌ حَكِيمٌ .
وَأَخِيرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(١) .

وكتب

أبو الحارث الحلبي الأثري

عفا الله عنه

بمنه



(١) وَمَعَ كُلِّ هَذَا فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ (التلميذ) الغارق في تعظيم شيخه ، يدَّعي نُصْرَةَ
السُّنَّةِ وَالذَّبَّ عَنْ أَهْلِهَا ، وَتَبَجُّلَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيزَهُ ابْنَ الْقَيْمِ وَغَيْرَهُمَا مِنْ
أُتَمَّةِ السُّنَّةِ وَالتَّوْحِيدِ !؟

فَنَقُولُ لَهُ الْيَوْمَ مَا قَالَهُ لَهُ (شيوخنا) قديماً :

(أَسْلَفِي وَكَوْثُرِي) !؟

أَفَلَا تَنْطَقُونَ !؟ ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ ! وانظر ما سيأتي (ص ٢٤٧) .

هَذَا الْكِتَابُ

○ كَتَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّدِيقِ الْغُمَارِيِّ الْمَغْرِبِيِّ^(١) ، المتوفى سنة (١٣٨٠ هـ) رَدًّا عَلَى عَضْرِيَّةِ مُحَمَّدٍ زَاهِدِ الْكُوْثَرِيِّ^(٢) الَّذِي (نَفَقَ) سَنَةً (١٣٧١ هـ) .

○ نَسَبَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَى مُؤَلِّفِهِ : أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُمَارِي فِي «بِدَعِ التَّفَاسِيرِ» (ص ١٨١) قَائِلًا - بَعْدَ كَلَامِ^(٣) - :
 « ... فَكَتَبَ شَقِيقُنَا [يَعْنِي الْمُوَلَّفَ] رَدًّا عَلَيْهِ ، جَمَعَ فِيهِ سَقَطَاتِهِ الْعِلْمِيَّةَ ، وَتَنَاقُضَاتِهِ الَّتِي مَنَشُوْهَا تَعْصُبُهُ الْبَغِيْضُ ، وَقَسَا عَلَيْهِ بَعْضُ الْقِسْوَةِ ... » .

○ وَقَدْ مَاتَ الْمَصْنُفُ دُونَ تَمَامِهِ ، كَمَا فِي «فَتْحِ الْمَلِكِ الْعَلِيِّ» (ص ١١٩)

(١) وَلَنَا عَلَيْهِ مَلاحِظَاتٌ عِدَّةٌ ، وَنَقَدَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، فَانْظُرْ كِتَابِي «كُشْفُ التَّوَارِي» وَ«تَحْذِيرُ السَّاجِدِ» لِشَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ ، وَلَكِنَّ هَذَا الْكِتَابَ مِنْهُ مُوَافِقٌ لِلْحَقِّ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ ، فَنَحْنُ نَقْرُبُهُ وَنَعْتَرِفُ .

(٢) وَلَسْتُ أَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا مِمَّنْ سَيَقْرَءُونَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَّا وَهَمَ (وَاقِفُونَ) عَلَى حَقِيقَةِ هَذَا الْكُوْثَرِيِّ ... وَسَوْءَ عَقِيدَتِهِ ... فَلَا أُطِيلُ فِي كُشْفِ أَمْرِهِ هُنَا .

(٣) وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَوَانِ مِنْ فِظَائِحِ فَضَائِحِ الْكُوْثَرِيِّ ، كَطَعْنِهِ فِي خُلُقِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ وَعَرَضِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ طَائِمَاتٍ .
 وَانْظُرْ (ص ٤٨ وَ ٥١) مِمَّا يَأْتِي .

له ، حيثُ قال : «تَمَّتْ مَقْدَمَتُهُ فِي مَجْلَدٍ» ، وَسَمَّاهُ : «بَيَانُ تَلْيِيسِ الْمُفْتَرِي

مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيُّ» (١) .

○ نَاوَلَّ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْغُبَارِيُّ - شَقِيقُ الْمُؤَلِّفِ - صُورَةً عَنِ النُّسْخَةِ الْخَطِيَّةِ (٢)

لِهَذَا الْكِتَابِ الشَّيْخَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ فِي مَكَّةَ / حَجَّ عَامَ ١٤٠٥ تَقْرِيبًا ، وَطَلَّبَ مِنْهُ السَّعْيَ فِي نَشْرِهِ .

○ أَصْلُ كِتَابِ الْمُؤَلِّفِ هُوَ مُتَابِعَةٌ لِرَدِّ مِنَ الْكُوْثُرِيِّ عَلَى كِتَابِهِ «تَحْسِينُ

الْفِعَالِ بِالصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ» ، حَيْثُ قَالَ الْمُؤَلِّفُ (ص ٢٤٥) مِنْ كِتَابِهِ هَذَا :

«وَرَدُّنَا هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ مُقَدِّمَةٌ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ ، حَيْثُ

تَأَخَّرَ وَرُودُ رِسَالَتِهِ فِي الرَّدِّ ، فَعَاجَلْنَاهُ بِهَذَا رِيشًا نَقِفُ عَلَى رَدِّهِ !



(١) لَذَلِكَ يَقُولُ هُوَ فِي كِتَابِهِ هَذَا (ص ١٥٦) : «فَلَا يَشْتَبِهُ عَلَيْكَ الْحَالُ بِتَلْيِيسِ

هَذَا الْمَلْبَسِ الْمُفْتَرِيِّ» .

(٢) وَهِيَ بِخَطِّ بَعْضِ تَلَامِيذِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مِنْ مِنْهَجِ الْمُؤَلِّفِ فِي كِتَابِهِ

○ يقول المؤلفُ في كتابه (ص ٢٣٧) :

«ليس مِنْ دَأْبِنَا بَيَانُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَصْلِهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي خَصَّصْنَاهُ لِضَرْبِ كَلَامِهِ بِكَلَامِهِ فَقَطْ» .

وقال (ص ١٧٢) بعد كَلَامِهِ فِي مَسْأَلَةِ عِلْمِيَّةٍ :

«وهذا ليس مِنْ شَرْطِي فِي هَذَا الْكِتَابِ - أَغْنِي الرَّدُّ عَلَيْهِ وَمُنَاقَشَتُهُ بِالْعِلْمِ - لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ لِرَدِّ كَلَامِهِ بِكَلَامِهِ فَحَسْبُ ، وَلَكِنْ هَذِهِ فَائِدَةٌ عَرَضَتْ ، بَلْ فَلَنْتَ مِنْ رَأْسِ الْقَلَمِ ، فَتَرْجُو عَدَمَ الْمُواخَذَةِ عَلَيْهَا» .

○ يَكْتَفِي الْمَصْنُفُ بِضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ ، دُونَ التَّبَعِ وَالِاسْتِقْصَاءِ ، يَقُولُ

(ص ١٧٩) مِنْ كِتَابِهِ :

«وَلَوْ أَنْدَقْنَا فِي سَرْدِ أَمْثَلَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِنُصُوصِهَا لَطَالَ بِنَا الْكَلَامُ فِي

هَذِهِ الْعُجَالَةِ ، وَلَكِنْ رَاجِعِ . . .» .

○ أَشَارَ الْمَصْنُفُ (ص ٢٥٩) مِنْ كِتَابِهِ هَذَا إِلَى مَبْحَثِ تَوْثِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَرَدَّ كَلَامَ الْكُوْثَرِيِّ فِيهِ ، وَهُوَ مَا انْتَهَتْ كِتَابَتُهُ إِلَيْهِ ، دُونَ إِتْمَامِهِ ، كَمَا تَرَاهُ فِي (ص ٣٥٧) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

○ ذَبَّ الْمُؤَلِّفُ عَنْ عَدَدٍ مِنْ أُنْمَةِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ كَتَبُوا فِي الْعَقِيدَةِ ، رَدًّا

عَلَى اتِّهَامِ الْكُوْثَرِيِّ لَهُمْ - وَأَذْنَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ - بِالتَّجْسِيمِ ، كَمَا فِي (ص ٢٠٦ وَ

٣٠٥ و ٣١١ و ٣٤٥ و ٣٤٩ وغيرها .

○ قال المؤلف (ص ٤٣) بياناً لطريقته في الرد على الكوثري :

« . . . وليس ذلك بإبطال حُجَّتِهِ ، وتوهين دلائله ، وتبيين أوهامه ، فإنَّ لذلك كُتُباً أُخرى ، كـ «الغارة العنيفة» ^(١) ، و «سَوَطُ التَّأْيِيبِ» ^(٢) ، و «التمزيق والخرق» ^(٣) ، ولكنْ بذكر تناقضه واضطرابه ، وضَرْبِ كلامه بكلامه ، بحيثُ يَحْسُنُ تسميةُ هذه العُجالة بـ «ردِّ الكوثري على الكوثري» ، إذ ما لنا فيه بعد الذي مضى إلَّا جَمْعُ المتناقضات ، وَضَمُّ المتضاربات ، مع إيضاح يسير ، يَفْهَمُ منه وجهُ التناقض والتضارب ، والتخاذُل والتكاذب فيما قد يكونُ غامِضاً لا يُهْتَدَى إليه إلَّا ببيانٍ .

○ ومِمَّا ينبغي التنبيهُ إليه أنَّ أسلوبَ المصنّف في الردّ قد اقتضاه إلى استعمال الشدّة مع الكوثري - وهو يستحقّها - لكنّ ذلك دَفَعَهُ أحياناً إلى الردّ على أبي حنيفة خصوصاً ، أو مذهبه عموماً ، فهذا ما لا أوافقُه عليه مُطلقاً إلَّا ما وافقَ فيه الحقّ ممّا فيه الردّ على رأيٍ باطل ، أو استحسانٍ عاطلٍ . وهذا كلّهُ إنّما يَنْتَجِ مِنْ شِدَّتِهِ على المُقلّدة ومتعصّبة المذاهب .

حتّى إنّ له مؤلّفاً خاصّاً بعنوان : «الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد» ^(٤) شَدَّدَ فيه النكيرَ عليهم ، وبينَ فسادَ تقليدهم ^(٥) .

(١) ردّاً على «النُّكْتِ الطَّرِيقَة» .

(٢) ردّاً على «التأْيِيب» .

(٣) ردّاً على «إحقاق الحق» .

ولا نعرفُ عن وجود هذه الكتب شيئاً .

(٤) ولا يزال مخطوطاً ، وعندي نسخة مصوّرة منه .

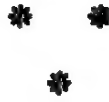
(٥) وانظر مثلاً عليه (ص ١٤٢ و ٣٠٥) من كتابنا هذا .

عَمَلِي فِي الْكِتَاب

- بعد استنساخ الأصل المخطوط ومُقابلته ، قمت بعمل الآتي :
- ١ - مُتابعةُ المؤلف في تخريج حديث «لو كان العلم بالثُّرَيَّا . . » فقد طَوَّل في تخريجه (ص ٣ - ٤١) ، والاستدراكُ عليه .
 - ٢ - الإشارة إلى بعض تناقضات الكوثري الأخرى وتحريفاته ، على ما سَنَحَ ، دون تتبع .
 - ٣ - لم أُخْرِجْ مِنَ الأحاديث الواردة في الكتاب إلا ما رأيتُ لزومه وفائدته للقراء ، إذ إنَّ المصنَّف لم يُرد بِذِكْرِها إلا بيان تناقض الكوثري وتلبيسه فيها .
 - ٤ - ضبَطْتُ نَصَّ الكتاب ، واعتَيَّتُ بعلامات الترقيم فيه ، رغبةً في الإيضاح ، وزيادةً في الإفصاح .
 - ٥ - رَقَمْتُ فصوله ، وكتبتُ له عناوينَ إضافيةً توضيحاً لمحتوياتها ، وبياناً لمضمونها .
 - ٦ - صنعتُ أربعةَ فهرسٍ علميَّةٍ لِتَقْرِبِ قوائد الكتاب لِمسْتَفِيها :
 - أ - فهرس الأحاديث والآثار .
 - ب - فهرس الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل .
 - ج - فهرس فوائد التعليقات .

د - الفهرس الإجمالي .

.. وثمة أعمالٌ أخرى^(١) يراها الناظرُ في الكتاب بعين الإنصاف ، المبعدُ
عن عقله ظُّلماتِ التعصُّب والاعتساف .



(١) وأشكرُ أخي الودودَ الفاضلَ جمال عبد اللطيف على ما أعانني به في نسخ الكتاب ،
وتصحُّحه ، ومقابلته ، فجزاه الله خيراً .

